

المقطع الثاني: أسس إجراءات القضائية الإدارية سنتطرق في هذا المقطع الى الخصائص التي تتسم بها إلچ اراءات القضائية الإدارية والتي تميزها عن نظيرتها من إلچ اراءات أخرى. - آب ارز الطابع الكتابي لإلچ اراءات القضائية الإدارية باعتباره اج ارجوهري. - تبيان الطابع الوجاهي لإجراءات القضائية الإدارية. المبحث الثاني: خصائص إجراءات القضائية الإدارية. سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، القضائية الإدارية تميز بالكتابية أي هي إجراءات كتابية، إجراءات وجاھیة شب ه سریة، والمطلب الثالث نيرز فيه أنها إجراءات تحقيقية. المطلب الأول: إجراءات القضائية الإدارية إجراءات كتابية. سيتم التطرق في هذا المطلب الطابع الكتابي لإلچ اراءات القضائية الإدارية من خلال مظاهر الفرع الأول: مظاهر الطابع الكتابي لإجراءات القضائية الإدارية. تتسنم هذه المظاهر في مرحلة رفع الدعوى الإدارية، أول: مظاهر الطابع الكتابي في مرحلة رفع الدعوى الإدارية. نصت المادة 815 من قانون إلچ اراءات المدنیة والإداریة، الإداریة بعریضه موقعة من محام، الفتاحیة للدعوى الإداریة مکتوبه وموقعة من محامي، الكتابي في الدعوى الإداریة عکس نظیرتها في القضاۓ العادی أین الی يشترط وجود محامي وتوکد المادة 819 من قانون إلچ اراءات المدنیة والإداریة على الطابع الكتابي من خلال اشتراطها لضرورة ارفاق العریضه الفتاحیة الرامیة إلى الغاء أو تفسیر أو تقیریر مشروعيۃ الق اور الإداری تحت طائلة عدم القبول، الق اور الإداری المطعون فيه، نفس الامر ينطبق على الاستئناف أمام المحاكم الإداریة للاستئناف أو مجلس الدولة، والطعن بالنقض أمامه أو اللتماس بإعادة النظر. ثانيا: مظاهر الطابع الكتابي في مرحلة سیر الخصومة: تبرز مظاهر الطابع الكتابي في مرحلة سیر الخصومة في العديد من مواد قانون إلچ اراءات المدنیة والإداریة مثل ما نصت عليه المادة 1/838 من ق ۱ الم التي نصت على ضرورة إيداع المذکرات والوثائق المقدمة من الخصوم بآمانة ضبط المحکمة الإداریة، الفقرة الثانية من ذات المادة التي نصت على ضرورة التبليغ بالذکرات والمذکرات الجوابیة والوثائق المرفقة من الخصوم عن طريق أمانة الضبط تحت اشراف المستشار المقرر. ويتأكد الطابع الكتابي لإجراءات القضائية الإداریة أمام المحاكم الإداریة للاستئناف من خالل ما نصت عليه المادة 900 مكرر 6 من القانون رقم 22-13 المعجل لقانون إلچ اراءات المدنیة والإداریة، وهو ما يبين الطابع الكتابي سواء كان تقليدياً أي ورقی أو الكترونی، إلى التمثیل الوجویی بمحامي تحت طائلة عدم قبول الدعوى. اغالبی بوزید، مکی حمثة، النظام القانونی للمحاکمة الإداریة للاستئناف في الجزائر، مجلة المفکر، المجلد 18 ، تعد المادة 886 خیر دلیل على الطابع الكتابي لإجراءات القضائية الإداریة خالل سیر شفویا بالجلسة، ما لم تؤکد بمذکرة كتابیة. كما يتتأكد الطابع الكتابي أيضا خالل مرحلة سیر الخصومة من خالل اشتراط المادة 897 ق ۱ الم ۱ أن يكون تقریر محافظ الدولة مکتوبا. حقیقتا إجراءات القضائية الإداریة أثناء سیر الخصومة هي إجراءات كتابیة، إلچ اراءات شفویة مثل الم ارفعات الشفویة أمام القضاۓ الإداری خاصۃ في الاستعجالی واستثناءات أخرى سنتطرق إليها في نقاط الحق من هذا المقطع.

ثالثا: مظاهر الطابع الكتابي في مرحلة صدور الحكم أو الق اور القضائي الإداری وتنفیذه: يشترط في الحكم القضائي الإداری (المحاکم الإداریة) أو الق اور القضائي الإداری) البيانات الوجوییة التي نصت عليها المواد من 888 إلى 896 من ق ۱ الم . كما تتسنم إجراءات تنفیذ القرارات القضائية الإداریة بالطابع الكتابي وهو الامر الذي أكدته المواد من 978 إلى 986 من ق ۱ الم . الفرع الثاني: حدود الطابع الكتابي لإجراءات القضائية الإداریة: ظاهر لخصوصیة المنازعۃ الإداریة أین تكون الإداره العامة طرفا فيها، إجراءات القضائية في المنازعۃ الإداریة، - جواز سماع أعون الإداره أو طلب حضورهم لتقديم الإیضاحات من قبل تشکیله الحكم أو المستشار المقرر، وفقا لما نصت عليه المادة 860 ق ۱ الم . - يتم اللجوء إلى سماع الشهود كدليل من أدلة الثبات المعتمدة في المادة الإداریة وفقا لنص المادة 859 ق ۱ الم التي احالت في هذا المجال على المواد المتبعه في المادة العاديه أي من المواد 150 إلى 162 من ق ۱ الم . - إمكانیة طلب رئيس تشکیله الحكم وبصفة استثنائيه طلب رئيس تشکیله الحكم وبصفة استثنائيه توضیحات من شخص حاضر یود أحد الخصوم سماعه وفقا لما جاء في نص المادة 884 الفقرة أخيره ق ۱ الم .

اجازت المادة 887 من ق ۱ الم للمدعي تقديم مالحظاته الشفهیه وبعدها تقديم المدعي عليه لكلمه أثناء الجلسة بعد المدعي وقد أكدت ذلك المادة 263 ق ۱ الم . المطلب الثاني: الطابع الوجاهي شبه السریي لإلچ اراءات القضائية الإداریة. تتمیز إجراءات المتبوعة في القضاۓ الإداری بتطابقها الوجاهي، الفرع الأول: الطابع الوجاهي لإجراءات القضائية الإداریة: بعد مبدأ الوجاهیه من مبادئ المساواة أمام القانون وهو ما أكدته المشرع الج ازئري في المادة 03 من ق ۱ الم . الوجاهیه هي اتخاذ كافة إجراءات في مواجهة الخصوم بطريق يمكنهم من العلم بها سواء اعلانهم بها أو تمکینهم من الطالع عليها ومناقشتها. أول: الطالع على المذکرات والمستندات: نويری، مرجع سابق ص 27 . من حق الخصوم أن يطلعوا على مختلف المذکرات والمستندات التي تدعى ادعاءاتهم، فالغرض من هذا المبدأ هو معرفة ألط ارف معرفة فعلیة وحقیقیة بكل ما یجري في تبعا لذلك یقع على الخصوم تبادل

المستندات طبقاً لنص المادة 23 من ق ١ م ا، طريق أمانة الضبط تحت اشراف القاضي المقرر، طبقاً لنص المادة 838 ق ١ م ا.

ثانياً: فيما يخص إجراءات التحقيق : أكدت المادة 840 ق ١ م ا على الطابع الوجاهي لإجراءات القضائية الإدارية في مرحلة برسالة مضمونة مع الشعار بالستالم أو عن طريق محضر قضائي عند القضاة. يتم تبليغ الطلبات والأعمال الإجرائية المختلفة أثناء التحقيق إلى الأطراف وممثليهم طبقاً لنص المادة 845 من ق ١ م ا . أما بخصوص وسائل التحقيق فيسري على وسائل الثبات المتبعة في المادة الإدارية ما يسري على نظيرتها في المادة المدنية، والخبرة والمعاينة والانتقال إلى الأماكن وتدابير التحقيق الأخرى.

الفرع الثاني: الطابع شبه السري لإجراءات القضائية الإدارية. تتميز إلزاج إجراءات القضائية الإدارية بطابعها شبه السري مقارنة بإلزاج إجراءات المتبعة في المادة المدنية حيث يغلب على إجراءاتها الطابع العلني، العامة وحرية الأسرة وفقاً لما جاء في المادة 07 من ق ١ م ا بينما تعد إلزاج إجراءات الدعوى القضائية الإدارية سرية في مواجهة الغير، الخصوم، وقد تقتصر على تبادل المذك ارت، الأعمال الإدارية القانونية والمادية، وعليه، يقصد بالطابع شبه السري لإجراءات القضائية الإدارية، دائرة ضيق، ال تتعدي كال من الأطراف الخصومة، ومحاميهما، القاضي المقرر، الغرفة لدى المحكمة الإدارية أو المحكمة الإدارية لاستئناف المختصة، وأمين الضبط. كما أن الطابع شبه السري يقصد به غير الخصوم ذلك أن هؤالء البدأن يحاطوا علماً بجميع الوثائق والمستندات وأوجه الدفاع، 03 من ق ١ م ا. المطلب الثالث: الطابع الاستقصائي والتحقيقي لإجراءات القضائية الإدارية. تتسم إجراءات القضائية الإدارية بطابعها التحقيقي مقارنة بإلزاج إجراءات القضائية المدنية التهامي لإجراءات الإدارية على غرار الطابع الكتابي والوجاهي. ويقصد بالطابع التحقيقي أو التهامي، الإداري، ويقصد بذلك المستشار المقرر خاصة، في مختلف مراحل الخصومة الإدارية وحدود هذا الطابع التحقيقي. مصطفى بن جلول، مالمح تميز إجراءات التقاضي الإدارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2015 ، ص 228 . الفرع الأول: مظاهر الطابع التحقيقي لإجراءات الإدارية. تظهر مظاهر الطابع التحقيقي لإجراءات القضائية الإدارية في مختلف مراحل الخصومة أوال: في مرحلة رفع الدعوى الإدارية: منح ق ١ م ا للمستشار المقرر سلطات عدة بمجرد رفع المدعى لدعواه، الأخير زمام المبادرة بمجرد رفع دعواه عن طريق عريضة افتتاح الدعوى) المادة 815 ، حيث تنطلق منذ الوهلة الأولى مهام هذا المستشار، أجل منع المدعى نسخة من القرار الإداري المطعون فيه، المترتبة عن هذا المتناع) المادة 819 . كما يؤدي المستشار المقرر دوراً إيجابياً في مرحلة التبليغ، بعربيضة افتتاح الدعوى من قبل الطرف المعنى، المذكرات والذكريات الجوابية مع الوثائق المرفقة للخصوم عن طريق أمانة الضبط. يتمتع المستشار المقرر بمهام واسعة في مرحلة التحقيق، إذ يتولى عباءة السير بإلزاج إجراءات، بدء من الأمر بالتحقيق إذا كان له موضوع، وفحص الوثائق والأوراق المقدمة وأدلة الثبات، وتقرير مدى اعتبار الدعوى جاهزة للفصل فيها.

يتضمن مدى اتساع صالحيات المستشار المقرر في مرحلة التحقيق من خلال المادة 844 ق ١ م ا في فقرتها الثانية، المذكرات الإضافية والمالحظات وأوجه الدفاع والردود، مستند أو وثيقة يراها ضرورية في فض النزاع، انقضاء التحقيق فور تسجيل العريضة. الفرع الثاني: حدود الطابع التحقيقي. رغم الجانب المسيطر للطابع التحقيقي لإجراءات القضائية الإدارية، يطبع أيضاً في بعض حالات الخصومة الإدارية من ذلك أن القاضي الإداري لا يستطيع أن يفصل إلا في حدود طلبات الأطراف، 4 إجراءات التحقيق، مثل الخبرة أو المعاينة.